الأمم المتحدة

A/56/409

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقريرا مؤقتا مقتضبا عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده كمال حسين، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار اللجنة ١٣/٢٠٠١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٩/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١.

* وفقا للفقرة ١ من الجزء جيم، من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، يقدم هذا التقرير في ٢٦ أيلول/سبتمبر٢٠٠١ كيما يأخذ ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقصى ما يمكن من آخرالمعلومات في الاعتبار.

241001 241001 01-55472 (A)
0155472

تقرير مؤقت قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٥	٣
ثانيا - التطورات الأخيرة في أفغانستان	٦-٣١	٤
ثالثا - الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	٣٢-٥٩	٩
رابعا - تفاقم الأزمة الإنسانية، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية	٦٠-٧٢	١٥
خامسا - ملاحظات ختامية	٧٣-٧٦	١٩

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير السادس المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد قُدمت التقارير الثلاثة الأولى (E/CN.4/1999/40 و A/54/422 و E/CN.4/2000/33) على أثر زيارات إلى كابول وقندهار، وإلى إسلام أباد وبيشاور وكويتا حيث أجريت مقابلات مع مجموعات من اللاجئين الأفغان. وقدم التقرير الرابع (A/55/346) عقب زيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية حيث أجريت مقابلات مع لاجئين أفغان في مشهد وطهران. وقُدم التقرير الخامس (E/CN.4/2001/43 و Add.1) إلى اللجنة عقب زيارة إلى باكستان في آذار/مارس ٢٠٠١، حيث أجريت مقابلات في بيشاور وإسلام أباد مع لاجئين وأشخاص آخرين على اطلاع بحقائق الأمور. وكان المقرر الخاص قد اقترح إجراء زيارة إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وجدد في وقت لاحق التماسه الإذن بإجراء زيارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. لكن سلطات طالبان ردت بأنها لا تستطيع استقباله لانشغالها بأمور عاجلة. والتقى المقرر الخاص، أثناء زيارته إلى باكستان في آذار/مارس ٢٠٠١، بسفير طالبان في باكستان، الملا عبد السلام ضعيف، وجدد التماسه لزيارة أفغانستان. وقد أشار السفير إلى أن بالإمكان إصدار تأشيرة لزيارة كابول وإلى أن الوصول إلى بانيان غير ممكن. والتمس المقرر الخاص الإذن بإجراء زيارة في تموز/يوليه لكنه لم يتلق أي رد.

٢ – وزار المقرر الخاص باكستان على وجه السرعة عقب ورود روايات عن حدوث انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من بينها إعدام المدنيين بإجراءات موجزة زُعِم أنها ارتُكِبت في خضم تجدد النزاع، لا سيما في هازاراجات. كما وردت تقارير عن تزايد تدفقات اللاجئين على باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وهو ما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية. وقد سجلت إضافة التقرير الخامس القلق المتزايد إزاء ما ورد من تقارير عن حدوث إعدامات بإجراءات موجزة وحوادث قتل انتقامي ومذابح في السنوات الأخيرة نتيجة للنزاع المتواصل وسيطرة الأطراف المتحاربة وإعادة سيطرتها على مناطق معينة.

٣ – وتتكشف القائمة (غير المسهبة) لمثل تلك الحوادث التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة السنوات الأربع الأخيرة عن نمط متكرر يتمثل فيما يلي: مزار الشريف/داشت اللايلي (شيبيرغان) في أيار/مايو ١٩٩٧؛ مطار مزار الشريف (قيزيل آباد) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ قيصر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛ مزار الشريف في آب/أغسطس ١٩٩٨؛ وادي كايان في آب/أغسطس ١٩٩٨؛ باميان في أيار/مايو ١٩٩٩؛ سهول شمالي في آب/أغسطس ١٩٩٩؛ خواجا غار في مقاطعة تاخار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ غوسفاندي في مقاطعة ساري بول في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ روباتاك في مقاطعة سامانغان في أيار/مايو ٢٠٠٠؛ تالوقان في مقاطعة تاخار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ياكاولانغ في مقاطعة باميان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ خواجا غار في مقاطعة تاخار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ وباميان في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٤ – وأفضت الروايات المتعلقة بتنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة في ياكاولانغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، التي تتوافر بشأنها روايات موثوق بها منها شهادات أدلى بها العديد من شهود العيان، إلى التوصية بإجراء تحقيق أكثر إسهابا لجمع أدلة دقيقة عن الظروف التي تم فيها احتجاز وإعدام المدنيين فضلا عن تحديد المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي تلك. وبينما كان التحقيق جاريا، وردت روايات عن حدوث مزيد من الإعدامات بإجراءات موجزة في ياكاولانغ في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠١.

وهذا التقرير الذي ينطوي على مجموعة كبيرة من الأدلة التي تم جمعها من مصادر موثوقة عن آخر المذابح المرتكبة في ياكاولانغ وحولها، يعرض في جزئه الثالث موجزا للنتائج الأولية.

٥ - ويتضمن الجزء الثاني من التقرير استعراضا للتطورات التي شهدتها أفغانستان في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠٠١، بما في ذلك الجهود المتواصلة لتعزيز السلم، والحالة العسكرية، والتطورات الأخرى ذات الصلة بأفغانستان. ويعالج الجزء الثالث الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي الناجمة عن النزاع المسلح. ويتناول الجزء الرابع الأزمة الإنسانية المتفاقمة، حرمان الناس من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية. ويتضمن الجزء الخامس ملاحظات ختامية.

ثانيا - التطورات الأخيرة في أفغانستان

ألف - زيارة الأمين العام

٦ - زار الأمين العام باكستان في آذار/مارس ٢٠٠١ ضمن جولة في منطقة جنوب آسيا، ناقش خلالها جوانب تتعلق بالحالة في أفغانستان مع الرئيس ورئيس السلطة التنفيذية ووزير الخارجية. كما التقى بوزير خارجية طالبان وكيل أحمد متوكل. والتقى بلاجئين أفغان في مخيم شامشاتو للاجئين قرب بيشاور، لكنه لم يتمكن من زيارة مخيم جالوزاي. ودعا الأمين العام، في معرض إعرابه عن تقدير المجتمع الدولي لباكستان لاستضافتها لملايين اللاجئين الأفغان خلال العقدين المنصرمين، إلى السماح للأفغان الذين دخلوا باكستان مؤخرا بالبقاء هناك وحصل على موافقة باكستان على أن تيسر توفير المساعدة الغوثية الفورية لما يقارب ٨٠ ٠٠٠ لاجئ يقطنون مخيم جالوزاي. وتم التأكيد على أن الأمم المتحدة، من جانبها، ستضاعف من جديد جهودها الرامية إلى توفير المساعدة للأفغان داخل أفغانستان بغية الحيلولة دون تدفق المزيد منهم نحو الخارج.

٧ - وقد ألح الأمين العام، في اجتماعه مع السيد متوكل، على أهمية أن تحترم طالبان أحكام الاتفاق التحريري الذي تم التوصل إليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي اتفق طرفا النزاع بموجبه على مواصلة عملية حوار تحت إشراف الأمين العام لا ينسحب منها أي طرف بشكل انفرادي ما لم تستنفد جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها. وحث الأمين العام حركة طالبان على إعادة النظر في قرارها رفض دور الوساطة الذي تقوم به الأمم المتحدة، الذي اتخذته عقب فرض العقوبات عليها. وشدد الأمين العام على أن التوصل إلى حل سياسي شامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الأمم المتحدة. كما أثار مسألة التدمير الوشيك لجميع التماثيل بما في ذلك تماثيل بوذا التاريخية في باميان، على إثر أمر أصدره زعيم حركة طالبان، الملا محمد عمر، استنادا إلى فتوى أصدرها العلماءُ الأفغان. وجرى الإلحاح على وقف تنفيذ الأمر، على الأقل مؤقتا، إلى أن يتمكن فريق دولي من العلماء المسلمين من التشاور مع العلماء الأفغان واستكشاف مختلف البدائل الرامية إلى نقل التماثيل إلى أماكن آمنة خارج أفغانستان. غير أن السيد متوكل أشار إلى أن تلك المسألة شأن داخلي يستند إلى مبادئ إسلامية محضة، وتجاهل رأي الدول الإسلامية الأخرى ورأي مفتي جمهورية مصر العربية الذي سافر إلى قندهار في إطار تلك المسألة.

باء - أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان

٨ - عقد الممثل الشخصي للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان عدة اجتماعات مع الجانبين الأفغانيين المتحاربين، حيث واصل التباحث معهما حول مخطط من شأنه أن يشكل الصيغة

النهائية لجدول أعمال حوار توخاه اتفاق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. إلا أن حركة طالبان أبلغته أنه، بالنظر إلى أن مجلس الأمن كان يُعد لاعتماد عقوبات جديدة ضدها، فإنها لم تعد تقبل الأمم المتحدة كوسيط محايد وأنها، بالتالي، غير مستعدة للمشاركة في أي حوار تشرف عليه الأمم المتحدة. وأشارت الحركة إلى أنها قد تقبل دعوة من حكومة أوزبكستان في أواخر كانون الثاني/يناير إلى اجتماع للجانبين شريطة أن تُستبعد الأمم المتحدة منه. وقد رفضت الحكومة الأوزبكية ذلك الشرط. غير أن الجبهة المتحدة ما زالت تعتبر أن من الضروري لأي حوار مع طالبان أن يجري في حضور الممثل الشخصي للأمين العام.

جيم – المناقشات مع الجانبين الأفغانيين المتحاربين

٩ – اتسمت المناقشات مع كلا الجانبين بالعمق وشملت طائفة عريضة من القضايا كما شملت الحالة العسكرية على الأرض، واحتمالات إقرار وقف لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية، ودور الأمم المتحدة في المفاوضات التي تجري مستقبلا، والقضايا المتصلة بحقوق الإنسان، وعلاقات الجانبين المتحاربين مع البلدان المجاورة وغيرها، والعقوبات التي أقرها مجلس الأمن، والبرامج السياسية لكل منهما، ورؤية كل منهما لكيفية تسوية الصراع الأفغاني، وموقف كل منهما من المقترحات بعقد جمعية وطنية استثنائية (لويا جيرقا)، ودور الملك السابق في الاتصالات مع الجماعات الأفغانية غير المتحاربة في الخارج.

١٠ – ولم تتم محادثات مباشرة أو غير مباشرة بين الجانبين خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد أصرت طالبان على رفضها تنفيذ الاتفاق التحريري، المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ القاضي ببدء عملية حوار مع الجبهة المتحدة بدعوى ما تعتبره انعدام الحياد من جانب الأمم المتحدة، المتمثل في اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). كما رفضت طالبان دعوة وجهتها الحكومة اليابانية إلى الجانبين المتحاربين لزيارة طوكيو في أيار/مايو على أساس أن الممثل الشخصي للأمين العام سيكون ممثلا في ذلك الاجتماع.

دال – المناقشات مع الأفغان غير المتحاربين

١١ – واصل الممثل الشخصي للأمين العام حواره المكثف مع شخصيات جماعات أفغانية غير متحاربة ذات صلة موجودة خارج أفغانستان ممن يؤيدون عقد جمعية وطنية استثنائية (لويا جيرقا). فقد اجتمع في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١ مع الملك السابق محمد ظاهر شاه ومع أعضاء اللجنة التنفيذية لعملية روما.

هاء – الاتصال بالحكومات المعنية

١٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، زار الممثل الشخصي للأمين العام كازاخستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية وأجرى مناقشات مع كبار المسؤولين في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

واو – مركز بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان

١٣ – واصلت وحدة الشؤون المدنية جهودها الرامية إلى تعزيز السلم والوعي بحقوق الإنسان في أفغانستان وذلك بإجراء حوار منتظم مع السلطات السياسية ومراقبة ما يشهده البلد من اتجاهات في مجال حقوق الإنسان وفي الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد هددت سلطات طالبان بإغلاق مكاتب البعثة في أفغانستان حين فرضت العقوبات ضدها. وعقب مناقشة جرت بين الممثل الشخصي للأمين العام والسيد متوكل، واصلت الوحدة نشاطها في خمسة مراكز حضرية رئيسية هي كابول وجلال آباد ومزار الشريف وهيرات وقندهار بالإضافة إلى فيض آباد (الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة).

١٤ - ومنذ منتصف أيار/مايو، اقتصر وجود البعثة في الإقليم الخاضع لطالبان على كابول بعد أن قدمت طالبان في أواخر نيسان/أبريل التماسا رسميا بالإغلاق الفوري لجميع مكاتب البعثة فيما يبدو أنه رد على الإغلاق الرسمي لمكتب الحركة في نيويورك. ومع أن الممثل الشخصي للأمين العام تلقى من سلطات طالبان تأكيدا مفاده أن البعثة ستتمكن من استئناف مهامها، فإن ما اتخذته السلطات من إجراءات في وقت لاحق كذب تلك التوقعات. وما يزال مكتب البعثة في كابول يعمل، ويتألف ملاكه من موظف سياسي واثنين من موظفي الشؤون المدنية. وقد تم نقل موظفي الشؤون المدنية الذين كانوا يعملون في هيرات وجلال آباد وقندهار ومزار الشريف إلى إسلام آباد، التي ينطلقون منها للقيام بزيارات منتظمة إلى بيشاور وقيتا اللتين تحتضنان تجمعات ضخمة من الأفغان وإلى مناطق الجبهة المتحدة في الشمال الشرقي. وقد أُنشئ مكتب فرعي في وادي بانشير.

زاي - تطورات أخرى

١٥ - في نيسان/أبريل ٢٠٠١، سرحت طالبان زهاء ٩ ٠٠٠ موظف مدني بذريعة الشك في أن لهم صلة بحكومة نجيب الله.

١٦ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، توفي في إسلام أباد بعد مرض طويل رئيس مجلس وزراء طالبان، الملا محمد رباني، الذي يعد ثاني أهم زعيم للحركة بعد الملا عمر.

١٧ - وفي أيار/مايو، أفاد تقرير لوسائط إعلام طالبان نقلا عن وزير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن طالبان تنظر في جعل المواطنين غير المسلمين يرتدون شارات للهوية فوق ملابسهم لتمييزهم عن المسلمين، وللحيلولة بالتالي دون تعرضهم للمضايقة من طرف جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي دأبت على السعي لضمان أن يبقى الرجال على لحاهم دون تشذيب وأن يغشوا المساجد في مواقيت الصلاة.

١٨ - وتنفيذا لسياسة الأسلمة التي أعلنتها حركة طالبان، يتميز المنهج الدراسي للسنة الدراسية الجديدة بزيادة عدد المواضيع ذات الصلة بالإسلام. وفي تموز/يوليه، حظرت طالبان استخدام شبكة الإنترنت واستيراد ٣٠ صنفا تشمل الآلات الموسيقية ورقاع الشطرنج وأوراق اللعب والأشرطة ووسائل تلميع الأظافر وأربطة العنق.

١٩ - وزار المفوض السامي لشؤون اللاجئين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان. والتقى برئيس دولة أفغانستان الإسلامية وبوزير خارجية طالبان، واقترح وقفا لإطلاق النار مدته ستة أشهر لأسباب إنسانية. وقد لقي اقتراحه ترحيبا من جانب السيد رباني ولكن ووجه بالرفض من جانب طالبان.

٢٠ - وفي ٤ أيار/مايو، انفجرت قنبلة في مسجد محلي في هرات فقتلت رجل دين إيراني سني منشقا وعددا من المدنيين الآخرين. وجاء بعد ذلك هجوم شنته مجموعة من العناصر المحلية على القنصلية الإيرانية العامة في تلك المدينة. وقد تعرضت القنصلية للنهب وتم إجلاء موظفيها.

٢١ - وخلال فترة التقرير، أرسل ظاهر شاه، ملك أفغانستان السابق، وفودا إلى الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي منتصف حزيران/يونيه، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة استطلاعا شمل زهاء ٠٠٠ ٥ أفغاني من ٢٧ مقاطعة في أفغانستان، وفي هذا الاستطلاع وافق نحو ٥٠ في المائة على أن ظاهر شاه هو الزعيم الذي يمكنه بأقصى قدر من النجاح أن يتصدى للمشاكل التي تواجه أفغانستان في الوقت الحاضر. ونالت الشخصيات الأفغانية الأخرى الواردة في الاستبيان نسبة ١١ في المائة أو أقل.

حاء – التطورات الدولية المتصلة بأفغانستان

٢٢ – شكلت الحالة في أفغانستان موضوع اتصالات رفيعة المستوى فيما بين الحكومات طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أواخر نيسان/أبريل، اتفقت حكومتا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية في إطار مباحثات رسمية جرت بينهما على أن النزاع الأفغاني ليس له حل عسكري وأن على الجانبين المتحاربين أن يتحدا لتشكيل حكومة ذات قاعدة واسعة في أفغانستان.

٢٣ – وقد اتفق رؤساء كل من الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في إعلانهم الصادر في ١٥ حزيران/يونيه بشأن إنشاء منظمة تعاون شنغهاي، على توثيق التعاون فيما بينهم بغية تنفيذ اتفاقية شنغهاي بشأن مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف، مع المضي قدما نحو إنشاء هيكل إقليمي لمكافحة الإرهاب يتخذ من بشكك مقرا له.

٢٤ – وقد وافق الفريق الأمريكي – الروسي العامل المعني بأفغانستان الذي رأسه ريتشارد أرميتاج، نائب وزير خارجية الولايات المتحدة، في اجتماعه في واشنطن العاصمة يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو على أن الحالة في أفغانستان، ولا سيما دعم طالبان للإرهاب، ما زالت تشكل تهديدا لمصالح كلا البلدين بالإضافة إلى تهديدها للاستقرار الإقليمي والدولي، وعلى أن الحل السياسي هو وحده الذي يمكن أن يفضي إلى السلام في أفغانستان، وعلى أن الفريق العامل سوف يؤيد اتخاذ مزيد من الخطوات لوضع آلية رصد فعالة للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة.

٢٥ – وأعرب زعماء البلدان الصناعية الرئيسية والثمانية (مجموعة الثمانية) من جديد وفي اجتماع قمتهم المعقود في جنوة، إيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠١، عن قلقهم بشأن ازدياد التهديد بالإرهاب الذي ينطلق من أفغانستان، وحثوا طالبان على الامتثال لقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وأعربوا عن تأييدهم للأمم المتحدة وللجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز عملية لإقرار السلام من خلال المفاوضات السياسية بين الأطراف الأفغانية أو من خلال آلية مثل لويا جيرقا.

٢٦ – وعقب إحاطة أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، الذي قدم تقرير الأمين العام عن الآثار الإنسانية للتدابير المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٣٣ (٢٠٠٠)، ناقش أعضاء المجلس التقرير. وفي بيان صحفي عن أفغانستان أصدره رئيس مجلس الأمن، وانغ يينغفان من الصين، لاحظ أعضاء المجلس الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير ومن بينها أن العقوبات لها أثر محدود على الحالة الإنسانية، وأن استمرار النزاع يشكل السبب الرئيسي وراء تدهور الحالة الإنسانية. ولاحظوا كذلك أن آلية الإعفاءات الإنسانية التابعة لنظام العقوبات تعمل جيدا بشكل عام، وأعربوا عن تقديرهم للجهود الأخرى التي تبذلها لجنة الجزاءات لتحسين فعالية هذه الآلية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وناشدوا المجتمع الدولي أن يواصل تقديم تبرعات سخية، وشددوا على الحاجة إلى كفالة أمن وسلامة الموظفين الإنسانيين والسير الجيد للأنشطة الإنسانية.

٢٧ – واعتمد مجلس الأمن في ٣٠ تموز/يوليه بالإجماع القرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)، الذي يطلب فيه إلى الأمين العام أن يقوم، في غضون ثلاثين يوما، بإنشاء آلية (تستمر مدة توازي تطبيق التدابير المفروضة بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)) لتحقق ما يلي:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الدول المتاخمة لأراضي أفغانستان الخاضعة لسيطرة طالبان وغيرها من الدول، حسب الاقتضاء، لزيادة قدرتها على تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)؛

(ج) مقارنة المعلومات المتعلقة بانتهاكات التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وتقييمها والتحقق منها، حيثما أمكن، وإعداد تقارير عنها وتقديم توصيات بشأنها.

وستتألف آلية الرصد مما يلي:

(أ) فريق للرصد في نيويورك يتكون من عدد من الخبراء يصل إلى خمسة، بمن فيهم رئيس الفريق، لرصد تنفيذ جميع التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، في جميع الميادين بما فيها تلك المتصلة بحظر السلاح ومكافحة الإرهاب وما يتصل بذلك من تشريعات، وغسل الأموال، والصفقات المالية، والاتجار بالمخدرات، نظرا للصلة بين شراء الأسلحة وتمويل الإرهاب؛

(ب) وفريق لدعم إنفاذ الجزاءات، ينسق أعماله فريق الرصد، ويتكون من عدد من الأعضاء يصل إلى ١٥ عضوا من ذوي الخبرة في مجالات كالجمارك، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، ويكون مقر عمله في الدول المشار إليها في الفقرة ٢ من القرار (وهي الدول المتاخمة لأرض أفغانستان الخاضعة لسيطرة طالبان) بالتشاور الكامل والتنسيق الوثيق مع تلك الدول؛

طاء – الحالة العسكرية

٢٨ – مع أن القتال تواصل في أنحاء أفغانستان منذ بداية عام ٢٠٠١، هناك ازدياد ملحوظ في الأعمال العدائية منذ مطلع أيار/مايو، حيث إن الفصيلين المتحاربين واصلا تعزيز موقعيهما على خط المواجهة الرئيسي في مقاطعة تاخار التي تشكل طالوقان عاصمتها. وفي أوائل أيار/مايو، اندلع القتال في ممر فرخار شرقي طالوقان عندما شنت قوات طالبان في بداية حزيران/يونيه هجوما رئيسيا على إقليم شال وعلى الممر. أما الجبهة المتحدة فقد شنت من جانبها هجوما لم يكتب له النجاح في أواخر حزيران/يونيه من خواجاغار باتجاه طالوقان. على أن القتال ما لبث أن انحسر خلال الأسبوعين الأولين من تموز/يوليه (باستثناء تبادل متواصل لنيران كثيفة) مما أتاح للجانبين الوقت اللازم لإعادة التجميع والتعزيز. وقد استؤنف القتال جنوبي طالوقان يوم ١٩ تموز/يوليه، لكن حدته تراجعت بعد يومين. ورغم حدوث تغييرات طفيفة في ما يخضع لسيطرة الجانبين من الأرض الواقعة على خط المواجهة، لم يحقق أي منهما أية مكاسب هامة حتى الآن.

٢٩ – ومن المتوقع أن يحدث قتال رئيسي جنوبي وشمالي طالوقان بل وأن يتكاثف باعتبار أن الجانبين قد نشرا أعدادا كبيرة من الجنود على طول الجزء الشمالي من خط المواجهة الرئيسي. ويتوقع أن تستمر طالبان في الهجوم على طول الجزء الشمالي من الخط بهدف قطع طريق الإمداد على الجبهة المتحدة وهو طريق يمتد من العبارة على الحدود الطاجيكية – الأفغانية شمال دشتي قلعة، كي تستولي على مضيق فرخار، وهو ممر استراتيجي يفضي إلى مقاطعة بدخشان، حيث تقع عاصمة الجبهة المتحدة. وينتظر أن تركِّز الجبهة المتحدة قواتها للدفاع عن ممر فرخار وكذلك عن خواجاغار ودشتي قلعة، وأن تحاول إعادة الاستيلاء على طالوقان. وحدث أيضا تبادل مستمر للنيران بين مقاتلي طالبان والجبهة المتحدة على الجزر الواقعة عند امو داريا قرب أمامي صاحب حيث يوجد ١٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين من بينهم مقاتلون من الجبهة المتحدة وقد تقطعت بهم السبل قرب حدود طاجيكستان.

٣٠ - وتتمركز القوات التي يقودها الجنرال دوستم، الذي عاد إلى أفغانستان حسب ما أوردته التقارير في نيسان/أبريل، في مقاطعة صاري بول. وبعد شن هجوم لم يكتب له النجاح في مقاطعة بلخ، تعمل هذه القوات على تركيز أنشطتها العسكرية في مقاطعتي بادغيس وفارياب دون تحقيق مكاسب تذكر. وقد وصل إسماعيل خان المحافظ السابق لهرات، كما تفيد التقارير، إلى مقاطعة غور الغربية في أيار/مايو وقام بنجاح بتعزيز موقعه في تلك المقاطعة، فقطع الطرق المفضية إلى شاغشاران.

٣١ - أما قوات حزب الوحدة وزعيمه كريم خليلي فقد بقيت ناشطة في مقاطعة باميان. وقد استولت مرارا على ياكولانغ، التي دمرتها قوات طالبان، ثم فقدت السيطرة عليها. وقد عادت قوات حزب الوحدة فاستولت عليها، وما زالت بقايا حزب الوحدة تسيطر عليها منذ ١١ حزيران/يونيه. وتذكر التقارير أن طالبان اتخذت مواقعها شرقي مدينة باميان.

ثالثا - الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٣٢ - بعد أن لاحظ المقرر الخاص أن الناطق باسم الأمين العام، أشار إلى ورود روايات عديدة تفيد أن طالبان نفذت على نطاق واسع إعدامات للمدنيين بإجراءات موجزة في منطقة ياكولانغ التابعة لمقاطعة باميان، حدث معظمها في قرى تحيط بمدينة نايك (حيث قدر عدد القتلى بما يتراوح بين ١٠٠ وعدة مئات من القتلى)، فضلاً عن احتجاز أعداد كبيرة من السكان، وجه الانتباه إلى تلك الروايات في تقريره الخامس المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان. وأصدر الأمين العام، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بيانا أعرب فيه عن قلقه إزاء وجود ''تقارير مزعجة عديدة'' أفادت أن المدنيين يُستهدفون ويقتلون عمدا في ياكولانغ ودعا فيه طالبان إلى اتخاذ ''خطوات فورية للسيطرة على قواتها''، مضيفا أن التقارير تستدعي إجراء ''تحقيق فوري'' وأن المسؤولين ينبغي ''أن يُقدموا إلى العدالة''. ودعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بيانها الصادر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى إجراء تحقيق دولي في المذابح وغيرها من الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الطرفان المتحاربان في أفغانستان، بما في ذلك الإعدامات التي أفادت الروايات أنها حصلت بإجراءات موجزة في ياكولانغ.

٣٣ - وقام المقرر الخاص، عقب تلقيه تلك التقارير، بزيارة عاجلة إلى باكستان في آذار/مارس ٢٠٠١ واستطاع أن يجمع أدلة موثوقا بها عن حدوث إعدامات بإجراءات موجزة ومذابح تم تنفيذها في ياكولانغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مما أكد إلى حد كبير الروايات الواردة في تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان المنشور في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١. وقُدمت إضافة إلى التقرير الخامس تم فيها التنبيه إلى تقارير تفيد أن مجموعات بحث شُكلت بغرض التفتيش عن المدنيين الذكور في جميع المنازل وتطويقهم، وذلك في الفترة بين ٨ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بعد وصول قوات طالبان إلى مركز مقاطعة نايك صبيحة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد اعتقل من تم العثور عليهم وأُعدم العديد منهم حسب ما أفادت التقارير. وتم أيضا التعرف على عدد من أماكن الإعدام والمقابر الجماعية وعلى بعض الضباط المشاركين في عملية ياكولانغ.

٣٤ - وعكس التقرير الخامس القلق الواسع الانتشار إزاء كون النزاع المتواصل واستيلاء الطرفين المتحاربين وإعادة استيلائهما على مناطق معينة أدى في السنوات الأخيرة إلى ارتكاب مذابح استهدفت المدنيين وشملت أعمال قتل ''انتقامية'' وإعدامات بإجراءات موجزة. ويعد تكرر المذابح على النمط المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه مبررا كي يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة بغرض منع حدوثها. فثمة شعور

بأن ما يتمتع به المسؤولون عن إصدار الأوامر بارتكاب المذابح وتنفيذها حتى الآن من الإفلات من العقاب ساهم في ترسخ الاستخفاف بالقانون الإنساني الدولي وحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وبغية ردع تلك الأعمال الوحشية ومنعها، تم التشديد على الحاجة إلى وجود مبادرة دولية لتوثيق وشجب تلك الحوادث، واتخاذ تدابير فعالة لقطع مصادر الإمداد بالأسلحة والدعم المالي الخارجي، بما في ذلك الروابط برجالات المخدرات، وفضح المسؤولين عن جرائم الحرب وخرق القانون الإنساني الدولي وارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ومساءلتهم. وتم التشديد على ضرورة وجود تعاون دولي لمنع الإفلات من العقاب ولإنفاذ المساءلة بإعداد آليات لإجراء تحقيقات كاملة بغرض جمع الأدلة وتحديد المسؤولين كي يقدموا إلى العدالة.

٣٥ - ومن منطلق أن ثمة ما يكفي من الأدلة المادية لإجراء تحقيق أكثر شمولا في مذبحة ياكولانغ، قدمت توصية بضرورة الشروع فورا في إجراء تحقيق للتأكد من الظروف التي تم فيها احتجاز المدنيين وإعدامهم، فضلا عن تحديد المسؤولين عن تلك الأعمال. ولوحظ أيضا أن بإمكان المحققين الحصول على أدلة هامة من شهود العيان ومن خلال زيارات إلى أماكن الإعدام والقبور الجماعية.

٣٦ - وتحقيقات المتابعة التي أجريت في وقت لاحق في إطار ولاية المقرر الخاص لم تؤكد فقط التقارير التي جاءت من منظمة رصد حقوق الإنسان ومصادر أخرى موثوق بها، من بينها شهود عيان، بل وفرت كذلك أدلة على أعمال وحشية أخرى شبيهة في طبيعتها في العديد من النواحي بتلك التي شهدها كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والتي ارتُكِبت حين أعاد طالبان استيلاءهم على ياكولانغ في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠١. ويسرت تلك التحقيقات تقديم وصف في التقرير الحالي أكثر تفصيلا للمذابح التي شهدتها ياكولانغ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ولما حصل في أيار/مايو وحزيران/يونيه من إعدامات بإجراءات موجزة وتدمير بإضرام النار والنهب.

مذبحة ياكولانغ، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

٣٧ - في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، استولت قوات حزب الوحدة بزعامة كريم خليلي المنتمي إلى الجبهة المتحدة مجددا على ياكولانغ التي كانت خاضعة لسيطرة قوات طالبان. وشنت قوات طالبان هجوما لاستعادة ياكولانغ يوم الأحد ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد جمعوا قواتهم في بداية الأمر في وسط باميان ونقلوها بعدئذ برا إلى فيروز باهار دون مقاومة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، سمع الناس في ياكولانغ صوت الطائرات المروحية وهي تحط في فيروز باهار. وهاجمت قوات طالبان خوتال سوهاق ليلة ٦ - ٧ كانون الثاني/يناير، وتقدمت نحو نايك بعد اجتياحها للخطوط الدفاعية. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، سحب خليلي جميع قواته من نايك. ودخل قوات طالبان المدينة حوالي الساعة ٠٠/١٦ يوم ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٣٨ - ولم يعترض هجوم طالبان سوى تحرك طفيف من جانب السكان إما لانعدام أي إنذار تقريبا بحدوثه أو لأن الناس كانوا يأملون ألا يتعرضوا للعنف. كما أن الوقت كان منتصف فصل الشتاء وكانت الثلوج المتساقطة قد أغلقت الطرق.

٣٩ - وأقام ضباط طالبان، بعد استيلائهم على نايك، في المباني العمومية الرئيسية في مركز المقاطعة وأوفدوا فرق تفتيش داخل قطر مداه عشرة كيلومترات تقريبا. وجابت تلك الفرق القرى الواقعة وسط وادي نايك الأوسط ودارا علي. وخلال الأيام الثلاثة التالية (من الاثنين إلى الأربعاء) اعتقلت فرق التفتيش المدنيين الذكور ونقلتهم إلى مركز المقاطعة حيث تم فرزهم تحت إشراف ضباط طالبان إلى

شبان وشيوخ. وقد احتُجِز الشيوخ ما بين يوم ويومين؛ وحُكِم على الشبان بالموت رميا بالرصاص.

٤٠ - والمكانان الرئيسيان اللذان تم فيهما قتل المحتجزين رميا بالرصاص هما وسط نايالك وخارج قلعة أرباب حسن على المدخل الغربي لنايالك.

٤١ - وبالإضافة إلى الرجال الذين طوقتهم سلطات طالبان ونقلتهم إلى المركز، سعى لدى طالبان في نايالك على الأقل مجموعة من المدنيين (من كاتا خانا ويدموشكين) وأعربوا عن رغبتهم في التفاوض حول ضمان الأمن لقراهم. وقد انتهى الأمر ببعضهم أيضا أمام فرقة القتل رميا بالرصاص.

٤٢ - وقد ارتكب جنود طالبان، الذين يجرون عمليات بحث ومطاردة، عدة حالات ضرب وقتلوا عدة مدنيين آخرين قرب منازلهم، أي قبل وصولهم إلى مكان الإعدام رميا بالرصاص. وتدل بعض الشهادات الواردة أنه جرى تعذيب بعض المجني عليهم قبل الإعدام، وخصوصا باستعمال الحراب وبتر الأعضاء بالسكاكين. وتوجد على الأقل حالة واحدة من بتر الأعضاء لجثة كانت ضحية للإعدام رميا بالرصاص بسلخ الجلد.

٤٣ - وقد وجه أفراد طالبان من استثنوا من المسنين من الرمي بالرصاص إلى المساعدة في تحميل الجثث على الشاحنات للتخلص منها. ووجه أفراد طالبان هؤلاء الرجال إلى صف الجثث في أنساق مثل أنساق الحطب. وجرى تكويم أنساق الجثث الرئيسية خارج قلعة أرباب حسن خان. كما أبلغ عن أكوام أصغر في وسط نايالك. وقد عرضت هذه الجثث بهذه الأنساق لمدة تقارب ثلاثة أيام.

٤٤ - يبدو أن معظم حالات القتل في هذه المرحلة كانت دون تمييز بمعنى أن جميع الراشدين الذكور في المناطق التي جرى البحث فيها جمعوا واستيقوا إلى الإعدام. وحتى الشخصيات المحلية البارزة التي كانت قد تعاونت مع طالبان في السابق وافترضت أن هذا التعاون سيضمن حمايتها، قتلوا خلال هذه الأيام الثلاثة. وقد اشتمل مؤيدو طالبان الذين قتلوا بهذه الطريقة علي كرمان الذي كان مختفيا خلال الاحتلال الخليلي لياكولانغ وشمان زار، وخازن صوفي غارديزي، وأبناء أحمد حرباب. وكان كرمان قائدا عسكريا أقدم لهازارا يعمل مع طالبان؛ وقد كان آمرا على جنود طالبان في المعركة التي جرت من أجل باميان وشمالي في عام ١٩٩٩ وكان آخر من وقف دفاعا عن ياكولانغ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد وجد هو وسوتاني وثمانية جنود ملجأ لمدة يومين في دارا علي بعد استيلاء الخليلي على ياكاولانغ. وأطلق عليه الرصاص يوم الثلاثاء ٩ كانون الثاني/يناير بينما كان يمشي من سوربولاك إلى دارا علي.

٤٥ - وفي حين أن بعض الضحايا كانوا من المحاربين، فإن الأدلة الساحقة توحي بأن الهجمات كانت تستهدف السكان المدنيين.

٤٦ - وتشير الأدلة إلى أن حالات القتل التي نفذت في كانون الثاني/يناير يمكن عموما تقسيمها إلى الفئات الأربع التالية:

(أ) الاعتقالات الجماعية للمدنيين الذكور ثم الإعدام رميا بالرصاص؛

(ب) حالات القتل على جانب الطريق، التي اعتقلت فيها جماعات (أصغر) أو أوقفت ثم قتلت قرب المكان الذي أوقفت فيه؛

(ج) حالات القتل في أثناء عمليات البحث، استهدف فيها الأفراد، الذين اعتقلوا عموما في منازلهم، للإعدام الفوري؛

(د) حالات تعذيب السجناء المحاربين المستهدفين ثم قتلهم.

(أ) **الاعتقالات الجماعية للمدنيين الذكور ثم الإعدام رميا بالرصاص**

٤٧ - تقع غالبية الضحايا، الذين يتجاوز عددهم ١٠٠، في هذه الفئة. ويشتمل الضحايا على ما يلي: حوالي ٥٠ رجلا من دارا علي أعدموا رميا بالرصاص في قلعة محمد حسن خان بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير بعد أن اعتقلوا في نفس اليوم وخضعوا لعملية انتقاء (بهدف فصل بعض المسنين والعجزة عن الغالبية) في مقر عمليات طالبان في وسط نایاك؛ و ١١ شخصا من مندَياك أعدموا رميا بالرصاص في نفس موقع تنفيذ الإعدام في ٨ كانون الثاني/يناير بعد اعتقالهم في نفس اليوم؛ و ٢٢ شخصا من كاتاخانا اعتقلوا في الليلة السابقة؛ و ١٠ أشخاص من جماعة من المسنين في كاتاخانا كانوا في طريقهم إلى الاستسلام لقوات طالبان، فاعتقلوا يوم ٨ كانون الثاني/يناير ونفذ بهم حكم الإعدام رميا بالرصاص في وسط نایاك عقب عملية انتقاء تم تنفيذها في مقر العمليات في وسط نایاك. وحوالي ١٣ شخصا من مجموعة من المسنين من بدمشكين، الذين كانوا، مثل المسنين القادمين من كاتاخانا، في طريقهم إلى سلطات طالبان للتعبير عن ولائهم، ونفذ بهم حكم الإعدام في ٨ كانون الثاني/يناير بعد أن أجريت عملية انتقاء لهم في مقر العمليات، وثلاثة آخرون من بدمشكين قتلوا رميا بالرصاص قرب مفترق طرق قورغان. ومن بين الذين أبلغ أيضا عن أنهم كانوا بين ضحايا الإعدام بإجراءات موجزة بعض الأشخاص الآخرين من أخوندان وكاتاخانا وكوشكاك. وقد أجرت عملية الاختيار قيادة عمليات طالبان وشارك فيها، في بعض الحالات، أعضاء غير أفغانيين في قوات طالبان. كما أشرفت قيادة عمليات طالبان على بعض عمليات الإعدام رميا بالرصاص.

(ب) **القتل على جانب الطريق**

٤٨ - وقع حوالي ١٧ رجلا مدنيا ضحية حالات القتل الفوري على جانب الطريق: ثلاثة أصحاب محلات تجارية من بهسود، وتسعة من منديك، واثنان من كوتال سورهاك، وأربعة على سفح هضبة ساربولاغ.

(ج) **القتل في أثناء عمليات البحث**

٤٩ - في سبع حوادث وقع ١١ شخصا مدنيا ضحية الإعدام بإجراءات موجزة، وفي بعض الحالات رافق ذلك تعذيب وضرب قبل التنفيذ، في أثناء عمليات البحث. وأبلغت التقارير أن أحد الضحايا ضُرب حتى الموت وأن آخر أُحرق وهو حي.

تعذيب السجناء المحـ

ثم قتلهم

٥٠ - تشير الأدلة إلى أن ثلاثة أعضاء على الأقل في قوات الجبهة المتحدة عذبوا وقتلوا في أثناء احتجازهم لدى سلطات طالبان. وقد جرى تقييد آمر الجبهة المتحدة أستاد فاقور وحراسه وعذبوا قبل قتلهم يوم ٦ أو ٧ كانون الثاني/يناير كما قُبض على داغر وال حياة الله وعُذب قبل أن يُنفذ فيه حكم الإعدام بإجراءات موجزة في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

٥١ - وبالإضافة إلى المجموع الوارد أعلاه الذي يبلغ ١٣٠ قتيلا، تفيد التقارير وجود عدد إضافي يبلغ حوالي ٥٠ شخصا قُتلوا في الفترة بين ٧ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ووقعت معظم حالات القتل في ٨ كانون الثاني/يناير ونُفذت بعض أحكام الإعدام في ٢٢ كانون الثاني/يناير، رغم أن التقارير أفادت أنه في ١٠ كانون الثاني/يناير أُعلن عفو عام وأن آمرا أقدم لدى طالبان أعلن أنه سبق أن أُعطي تفويضا بتنفيذ حالات الإعدام على مدى فترة سبعة أيام وأن هذه الفترة أُنقصت فيما بعد مدة أربعة أيام.

طريقة إجراء حملات البحث والإعدام بإجراءات موجزة

٥٢ - شاركت مجموعات متعاقبة من قوات طالبان في عمليات البحث. وأبلغت التقارير أنه في حين أن هدف هذه العمليات هو البحث عن الرجال والأسلحة، فإن هذه المجموعات دخلت إلى المنازل حيث جرى إرهاب النساء والأطفال، وفي حالات عديدة نُهبت المؤن الغذائية والأشياء الثمينة. كما أفادت التقارير أن هذه الجماعات اقتحمت المنازل الخالية المقفولة لنهب محتوياتها. ويشير عدد من التقارير إلى وجود أشخاص غير أفغانيين إضافة إلى البوشتون والطاجيك في هذه الجماعات. وتشير بعض التقارير إلى أنه نظرا لأن معظم سكان ياكولانغ هم من الشيعة، وصف بعض هؤلاء الذين يجرون عمليات البحث الشيعة بأنهم غير مؤمنين وكفار.

٥٣ - لقد جرى النهب على نطاق واسع بما يكفي لكي يظهر للجمهور. وتوحي الأدلة الخاصة باتساع نطاق ممارسة الإعدام وطريقته بأنه لم يكن ينفذ دون معرفة قادة طالبان. وتوجد أدلة على حصول عنف ووحشية بينما كانت تجري عمليات البحث، وخصوصا في حالات القتل على جانب الطريق أو في أثناء البحث. ومن الأمثلة على ذلك أنه تم ضرب شخص حتى الموت في كاتاخانا، وأُحرق آخر حتى الموت في بدموشكين، وطُعن آخرون بالحراب وبُترت أعضاؤهم، وكانت هناك حالة واحدة على الأقل لصبي في بدموشكين سُلخ جلده. واشتمل تعذيب السجناء المعتقلين على الضرب بأعقاب البنادق والجلد بسياط من الكبلات الكهربائية وإجبار السجناء على الوقوف حفاة في الثلج لفترات طويلة.

حالات القتل وغير ذلك من الإساءات للمدنيين في ياكولانغ في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠١

٥٤ - عادت قوات طالبان إلى احتلال ياكولانغ في الفترة بين ٥ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وطيلة فترة الأسابيع الأربعة هذه، أُرسلت دوريات طالبان عن طريق ياكولانغ الوسطى والدنيا، واخترقت حتى وصلت إلى داغا. وتشير التقارير إلى أنه قُتل حوالي ٣٠ مدنيا خلال تلك الفترة، منهم خمسة أشخاص من شورشري، وخمسة من داهن كناك، وثلاثة من نايتاق، وثلاثة من تانغ سبيداك؛ وآخرون من غردان آندبا، وسانغ سافيداك، وخوشدره، وغور شوريا.

٥٥ - وبعد خسارة هذه المقاطعة، شّنت طالبان غارات جوية من كابول وقصفت مركز المقاطعة في نايالك. وفي ٩ حزيران/يونيه، توجهت قوة من طالبان بإمرة القائد دادو الله في رتل يتألف من عدد يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ شاحنة خفيفة بقوة تتألف بصورة رئيسية من أفراد غير أفغانيين. وفي طريقهم إلى نايالك، استهدفوا ممتلكات المدنيين، فأحرقوا الأسواق والمنازل الواقعة على جانب الطريق في الأجزاء الغربية الثلاثة لمنطقة باميان، وهي هيفان وشيباتو وكارغاناتو. وقد انسحبت قوات حزب الوحدة (الجبهة المتحدة) من جديد دون أن تبذل مقاومة تذكر، فتمكنت قوات طالبان من دخول مدينة نايالك حيث أعملت الدمار على نطاق واسع فأحرقت معظم المدينة بما في ذلك ٨٠٠ محل تجاري في الأسواق القديمة والحديثة، ومدرسة ثانوية، ومستشفى، ومسجدا؛ وتذكر التقارير أنهم نهبوا المنازل قبل إحراقها. ثم أغاروا أيضا على قرى أخرى وأحرقوها: ذكرت التقارير أن ما يصل إلى ٥٠٠ منزل أحرقت في وادي دارا علي وفي قرى طاجيكان وداهاني وخاناك وزارين. وذكرت التقارير أن هذه العمليات كان يدعمها قصف جوي وطائرات هليكوبتر قاذفة للقنابل، استهدفت السكان المدنيين

الذين لجأوا إلى المراعي الجبلية. وكانت هنالك أيضا دبابات متمركزة على أرض مرتفعة في هوزشاه ومن هناك شاركت في قصف بعيد المدى للمدنيين في المراعي الصيفية على سفوح كويبابا، وحول سيابوماك وسليماني. كذلك توجد تقارير عن احتجاز تعسفي وإعدامات بإجراءات موجزة للمدنيين جاءت من المناطق التي تقدمت عبرها قوات طالبان نحو نایاك. وتشير التقارير الأولية التي تتطلب مزيدا من التحقيق إلى أن ٦٠ شخصا أتي بهم للإعدام في وسط باميان؛ وحصر حوالي ٥٠ منهم وأخذوا من شاهي دان، وأخذ حوالي ٤٢ منهم من شيباتو إلى خورغاناتو ومن باندي أمير وساريكول وداهاني وخاناك.

٥٦ - وتشير الأدلة إلى أن الإساءات التي ارتكبت ضد المدنيين والتي أوجزت في التقرير الحالي كانت واسعة النطاق ومنتظمة. وأما طبيعتها وطريقة تنفيذها وكذلك الهيكل العام لسلطة طالبان العسكرية وطريقة عملها فتشير إلى ضرورة التحقيق في دور القائمين على أعلى مستويات القيادة ومسؤوليتهم.

أزمة الحصانة

٥٧ - إن المذابح التي ارتكبت مؤخرا في ياكولانغ تدعو إلى توجيه اهتمام عاجل نحو ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لردع مثل هذه الأحداث ومنعها. فالصراع المسلح المستمر، الذي يغذيه الدعم العسكري والمادي الخارجي الذي يقدم إلى الفصائل الأفغانية، يتميز بنموذج متكرر من المذابح التي تشكل انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الإنساني الدولي، وتبلغ في بعض الحالات حدا تصبح فيه جرائم ضد الإنسانية. وقد ركزت التقارير السابقة على الطريقة التي ارتكبت بها الفصائل المتحاربة على نحو متكرر انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك قتل المدنيين على نطاق واسع، وإعدام السجناء بإجراءات موجزة، والقصف الجوي للأهداف المدنية، والهجمات بالصواريخ وبالمدفعية الأخرى الموجهة نحو المناطق الآهلة بالمدنيين، والاغتصاب والتعذيب، وإحراق المنازل، ونهب مصادر سبل العيش والممتلكات وتدميرها، التي يظهر منها في عدد من الحالات عزم على فرض عقوبة جماعية.

٥٨ - ويعبر تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان الأخير عن أفغانستان (تموز/يوليه ٢٠٠١) الذي يحمل عنوانا مناسبا هو ''أزمة الحصانة'' عن رأي مفاده أن المجتمع الدولي أخفق في وضع فصائل أفغانستان المتحاربة عند مسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وأن عدم الاكتراث الدولي الذي تمثل بقيام الحكومات بمواصلة تقديم المساعدة العسكرية رغم أنها أعلنت خلاف ذلك، قد ساعد على توليد ثقافة من الحصانة في أفغانستان تجعل استمرار الانتهاكات أمرا لا بد منه. ويوفر التقرير استعراضا مليئا بالمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مختلف الأطراف في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها طوال السنين وكذلك عن الدعم الخارجي المقدم إلى تلك الأطراف.

٥٩ - وترد أدناه توصيات محددة بشأن حقوق الإنسان وأزمة الحصانة قُدمت في ذلك التقرير ويمكن إقرارها بيسر:

(أ) ينبغي أن يؤكد جميع الأطراف في الصراع من جديد على التزامهم العلني باحترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي اللذين يضمنا حماية المدنيين كما ينبغي أن يجروا تحقيقا بشأن الأفراد العسكريين المسؤولين عن تلك الانتهاكات ويقاضوهم؛

(ب) ينبغي أن يشدد مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان، على ضرورة إجراء تحقيق عاجل وواف في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك

حالات إعدام المدنيين خارج نطاق القضاء التي حدثت مؤخرا في مذبحة ياكاولانغ. وقد كشف المزيد من التحقيقات في إطار ولاية المقرر الخاص عن أدلة جوهرية، يُعرض موجز لها في التقرير الحالي، تؤكد أن إجراء تحقيق مستكمل وشامل ليس أمرا ممكنا وحسب، بل هو ضروري لحفظ الأدلة وتوفير أساس لغرض المساءلة بتقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة. إن وضع حد للإساءات يتطلب وقفا للحصانة. وينبغي أن تفعل الأمم المتحدة والدول الأعضاء كل ما في وسعها لإجراء تحقيق في هذه الإساءات وتطبيق العدالة على مرتكبيها.

(ج) ينبغي لمجلس الأمن أن يجعل احترام حقوق الإنسان وتوفير الحماية الفعلية للمدنيين أولوية في جميع جهوده المتعلقة بأفغانستان. وينبغي ألا تنتظر تلك التدابير إلى حين إحراز مزيد من التقدم في إيجاد تسوية سياسية للنزاع؛

(د) ينبغي إنفاذ حظر شامل للأسلحة بآلية رصد ملائمة؛ وفي انتظار ذلك، يتعين على الدول التي تقدم الدعم العسكري للطرفين المتحاربين أن تتوقف عن القيام بذلك وعن السماح بنقل الإمدادات العسكرية عبر أراضيها إلى الطرفين.

رابعا – تفاقم الأزمة الإنسانية، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية

٦٠ – اتسمت الحالة الإنسانية في أفغانستان بمزيد من التدهور ووصفت بأنها تنطوي على خطر متزايد نتيجة تراكم آثار الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأسوأ جفاف في الذاكرة الحية. وتتداخل آثار الجفاف والصراع في بعض مناطق البلد لدرجة يستحيل معها عمليا إفراد عامل رئيسي منها سببا للتشرد. ويعتقد أن المشردين هم أفغان شديدو الضعف وبحاجة إلى الحماية والمساعدة ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم ما لم يتحسن الأمن والحصول – على الأقل – على الطعام والماء الصالح للشرب.

التشرد الداخلي

٦١ – يقدر برنامج الأغذية العالمي أن ما يربو على مليون شخص، كما تؤكد الحالة على الأرض، سيواجهون فجوة صعبة التجاوز في مجال الأمن الغذائي قبل موسم الحصاد المقبل، أي في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. وقد وردت تقارير عن انتشار ظروف المجاعة في العديد من المقاطعات في المنطقة الغربية. وتؤدي ستة مخيمات للمشردين في هيرات في الوقت الراهن ما يزيد عن ٠٠٠ ١٥٠ شخص، بينما يوجد نحو ٠٠٠ ١٢٠ شخص في مسلخ، وهو أكبر المخيمات. وفي الشمال، يقيم الآلاف من المشردين داخليا في المخيمات في مقاطعة قندز، حيث بلغ التشرد بفعل النزاع نسبا مذهلة. فقد غادرت جماعات برمتها المناطق المتضررة من جراء الحرب واستقرت في قندز وباغلان. وتركت الآلاف من الأسر ديارها في بدخشان وتاخار تواجه مشكلة إيجاد الطعام والماء. وتفتقر مخيمات المشردين داخليا إلى المرافق الصحية ويملأ الجو هناك كم مذهل من الروائح الكريهة الناجمة عن القمامة والفضلات البشرية، وهو ما يجعل تلك الأماكن مرتعا خصبا لخلق الأمراض. وثمة تقارير تفيد تفشي وباء الكوليرا في مقاطعة تقع في بلخ. وانتقل الأفغان من المقاطعات الشمالية الأشد تأثرا بالجفاف، وهي جاوزيان وساري بول وفارياب، إلى مقاطعة بلخ التي تحتضن الآن أكبر عدد من المشردين في المنطقة الشمالية، حيث عانى ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من التشرد. ويواجه الأشخاص الذي تركوا المناطق التي نال منها الجفاف واستقروا في مخيمات متنقلة عبر بلخ نفس مشكلة انعدام الطعام والماء التي سعوا إلى الفرار منها.

ولم يتوفق سوى القليل من المشردين داخليا في إيجاد الشغل واضطر معظمهم إلى التسول في الأسواق المحلية. وقد أفادت التقارير أن ثمة حالات تتسم بنقص شديد في التغذية.

٦٢ - وفي المقاطعات الجنوبية، اضطر نحو ٩٠ في المائة من المزارعين المشردين أصلا إلى الانتقال مرة أخرى بسبب استمرار ندرة المياه. ومعنى ذلك أن ٠٠٠ ٢٣ أسرة مشردة معظمها من رعاة كوتشي الرحل يتعذر عليها العودة إلى أراضي الرعي التقليدي.

٦٣ - لقد بلغت التنقلات السكانية في أوساط الأفغانيين مستويات خطيرة. فالتقديرات الحالية تشير إلى أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠٠ أفغاني أصبحوا من المشردين داخليا في الفترات الأخيرة. وعبر ٠٠٠ ٣٥٠ شخص آخر إلى البلدان المجاورة. وثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية لدعم برنامج الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز الحماية والمساعدة في جميع مناطق أفغانستان مع التركيز على تقديم المساعدة للذين ما زالوا في مناطقهم الأصلية بغية تفادي حصول مزيد من التشرد الاضطراري.

٦٤ - ويقبع الاقتصاد الأفغاني في الحضيض بسبب الحرب من جهة واستمرار الجفاف من جهة أخرى. فقد انهار الاقتصاد وحصل تراجع يصل إلى ٦٠ في المائة في القوة الشرائية لدى العمال ذوي المرتبات العادية في المراكز الحضرية. ويتواصل انخفاض قيمة العملة المحلية. ومن نتائج حظر زراعة الأفيون، وهو إجراء اتخذته سلطات طالبان وتوفقت في إنفاذه، أن من كانوا يتعاطون ذلك النشاط سابقا يواجهون الفقر المدقع ما لم تُخلق لهم فرص عمالة بديلة. ولعل ما يثير السخرية أن السلطات التي بيدها مقاليد الأمور في مختلف المناطق لا تبذل أي جهد تقريبا لمساعدة الناس في تلك المناطق على تحسين قدرتهم على البقاء وتلبية احتياجاتهم المعيشية في وقت تصبح فيه الاحتياجات الإنسانية أكثر حدة وإلحاحا. ويتم توجيه الموارد على ضآلتها نحو شن الحرب وإعالة قوات عسكرية تشارك في عمليات تنتهك الحقوق الإنسانية لأبرياء يكافحون من أجل البقاء.

اللاجئون

٦٥ - ووجه تدفق اللاجئين الجدد بأعداد ناهزت ٠٠٠ ١٥٠ على باكستان و ٠٠٠ ٢٠٠ على جمهورية إيران الإسلامية بالمقاومة في كلا البلدين اللذين رفضا قبول هذا العبء الإضافي من منطلق أن لدى كل منهما لاجئين حاليين يقارب عددهم مليونين أقام العديد منهم هناك لفترة تتجاوز عقدين من الزمن. ويواجه اللاجئون في هذين البلدين المضيفين اللذين تبدو عليهما علامات الإرهاق إجراءات أفضت إلى تعميق حرمانهم من حقوقهم. ففي جمهورية إيران الإسلامية، طرد الآلاف من الأفغان من الشغل من جراء فرض غرامة جديدة على من يشغلونهم من الإيرانيين. فبموجب القانون الجديد الذي استحدث في حزيران/يونيه ٢٠٠١، على رب العمل أن يدفع إلى الحكومة ما يعادل ٢٥ دولارا عن كل عامل أفغاني. كما أمر أفراد الشرطة بملاحقة أرباب العمل الذين يثبت أنهم يشغلون ''المقيمين غير الشرعيين'' وبالشروع في اعتقال وترحيل ''المهاجرين الأجانب غير الشرعيين''. وفي باكستان، يتهدد خطر الترحيل زهاء ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ يقيمون في مخيم ناصر باغ للاجئين في بيشاور. وتعكف جمهورية إيران الإسلامية وباكستان على حد سواء على تعزيز الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تدفق اللاجئين وتمارسان بالفعل ضغوطا مختلفة الأشكال لإجبارهم على العودة إلى بلادهم. ومن الجدير بالذكر أن الإحصاءات التي كشفت عنها مؤخرا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أظهرت أن أكبر مجموعة من طالبي اللجوء السياسي في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠١ أفغان كما تبين أن نحو ٠٠٠ ٢٠ طلب قدمت في ٢٧ بلدا أوروبيا.

٦٦ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، أبرمت باكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقا مهما لفرز اللاجئين يتيح لآلاف الأفغان حماية مؤقتة تقدمها باكستان. وكان من المقرر أن تجري عملية الفرز الأولي ومدتها ٢٠ يوما في مخيم ناصر باغ في بيشاور وفي مخيم جالوزاي القريب المؤقت للاجئين. وكان مقررا أن يبدأ نحو ٣٠ فريقا للفرز عملهم بإجراء مقابلات مع أرباب الأسر المعيشية وتسجيلهم وذلك بجمع المعلومات الأساسية. وستجري الأفرقة التي يتألف كل منها من شخصين يمثل أحدهما حكومة باكستان والآخر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابلات بمساعدة مترجم فوري مع ما مجموعه ١٣٨ ٠٠٠ لاجئ يقيمون في المخيمين. وكان يُعتزم رفع عدد الأفرقة إلى ٥٥ بنهاية آب/أغسطس. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أي أسرة تختار العودة إلى بلادها ستمنح مائة دولار نقدا و ١٥٠ كيلو غراما من الدقيق بغرض المساعدة في عملية إعادة التوطين.

٦٧ - ويسجل التقرير السنوي لمنسق الأمم المتحدة المقيم لعام ٢٠٠٠، الذي قدم في أيار/مايو ٢٠٠٠ أن ''الحرب ما زالت أهم عامل يقوض التمتع بالحقوق في أفغانستان. ففي كل يوم، يصبح الحق في الحياة قضية بالنسبة لمجتمعات الأفغانيين المقيمين في الخط الأمامي ويتعرضون لقصف عشوائي بالقنابل واستعمال عشوائي للألغام الأرضية. كذلك توجد تقارير دورية عن التدمير المتعمد للمنازل والأصول، بما في ذلك شبكات المياه، والأغذية، والحيوانات اللازمة للبقاء. أما حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز التعسفي فهي مظهر معروف من مظاهر الصراع الأفغاني؛ ولم تخف حدة هذه الانتهاكات مؤخرا''. كما يلاحظ التقرير أن ''الأفغانيين البعيدين عن الخطوط الأمامية يعانون من عجز لا يصدق في مجال حقوق الإنسان، حتى من حيث الحاجات الأساسية كالحق في الغذاء والمأوى والصحة، بحيث أن الحق في الحياة أصبح مرارا معرضا للخطر بالنسبة لقطاع كبير من السكان الضعفاء. ومما يزيد من أسباب القلق، الجفاف، والفقر الذي يعطل القدرات، والقيود التي تفرضها سلطات طالبان على حق المرأة في العمل خارج المترل''.

٦٨ - ويذكر التقرير أيضا الأثر الذي أحدثه على المرأة الفرمان (مرسوم بقانون) الذي صدر في صيف عام ٢٠٠٠، ليحد من عمالة النساء الأفغانيات في برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، باستثناء قطاع الصحة، وذلك يؤثر على عدة آلاف من النساء الأفغانيات. ويشير التقرير إلى أن ذلك ''الفرمان'' يشكل انتهاكا خطيرا لحق المرأة الأفغانية في العمل وفي مستوى معيشي كاف، ونكسة في عملية التعامل القائم على المبادئ بين الأمم المتحدة وسلطات طالبان. وإن المرسوم بشأن عمالة المرأة الأفغانية سيضعف إلى حد بعيد قدرة الأوساط التي تقدم المساعدة على الوصول إلى المجموعات النسائية المستهدفة في أفغانستان.

٦٩ - إن البرنامج القائم على المبادئ الذي اعتمدته أوساط تقديم المساعدة والذي يتبع نهجا قائما على المبادئ ينسجم والإطار الاستراتيجي لأفغانستان استهدف معالجة الاحتياجات ذات الأولوية اللازمة لـ (أ) تخفيف حدة المعاناة البشرية؛ و (ب) حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛ و (ج) توفير حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و (د) بناء موارد رزق مستدامة وذلك بتمكين الأفغان؛ و (هـ) دعم عودة اللاجئين.

٧٠ - ولا يزال الدعم المالي دون المستويات المستهدفة رغم قطع الجهات المانحة التزامات بما يخالف ذلك. وبالنظر إلى الأزمة الآخذة في التغير والتفاقم، راجعت أوساط مقدمي المساعدة المبلغ الذي طلبته في نداء عام ٢٠٠١ فرفعته من ٢٢٩ إلى ٢٨٣ مليون دولار. ومجموع ما لبته الجهات المانحة

حتى الآن (أي منتصف آب/أغسطس) يزيد قليلا عن ٤٠ في المائة أي ١١٤ مليون دولار. ويشير التقرير إلى أن الدعم المالي لتعزيز بُعد حقوق الإنسان في عمل تقديم المساعدة عزز آليات للتشاور تيسر الحوار والتعاون في مجال الشواغل ذات الأولوية المتصلة بحقوق الإنسان في مجال تقديم المساعدة. فثمة قيد التطبيق عدد من مبادرات التدريب ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان وتم اتخاذ تدابير محددة لخلق قدر أكبر من الانسجام فيما يتعلق بالنهج العام لحقوق الإنسان في أفغانستان. ويُنظر إلى تعزيز القدرات المحلية في مجال حقوق الإنسان باعتباره مساهمة مهمة في تحقيق مستقبل أكثر عدلا وسلما في أفغانستان.

أثر مراسيم سلطات طالبان وسياساتها

٧١ - لا يزال ثمة سلسلة من المراسيم والتوجيهات السياسية والإجراءات التي تبنتها سلطات طالبان والتي لها آثار سلبية على حقوق الإنسان. وتعكس بعض الإجراءات التي تتخذها الشرطة الدينية من قبيل اقتحام المستشفيات، اعتمادهم لنهج أشد قسوة في عملياتهم. فقد أغلق مشفى، فتحته مؤخرا منظمة إيطالية غير حكومية في كابول، أبوابه في ١٨ أيار/مايو عقب اقتحام تعرض أثناءه عدة موظفين للضرب من طرف الشرطة الدينية وجاء عقب ورود مزاعم مؤداها أن الموظفين من الذكور والإناث كانوا يتناولون الطعام سوية في المقصف، وهو ما نفته سلطات المستشفى. وفي حزيران/يونيه، ورد تقرير مفاده أن الشرطة الدينية هاجمت المستشفى المركزي في هيرات بدعوى أن الموظفين لا يمتثلون للمقتضيات المتعلقة بقصات الشعر. وقد وجه حاكم طالبان اللوم إلى الأشخاص المشاركين في ذلك الاقتحام على أثر تلقيه شكوى بشأنه. وأبلغ المنسق التابع للأمم المتحدة عن زيادة تدخل مسؤولي طالبان في عمل موظفي الأمم المتحدة مشيرا إلى أن بعض الموظفين تعرضوا للتوقيف بل للإيذاء الجسدي من طرف طالبان. كما أفادت التقارير وجود عداء متزايد تجاه المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية كما هو واضح من الجهود التي تبذلها الشرطة الدينية في سبيل إخضاع الوكالات الإنسانية لأنماط السلوك واللباس المفروضة على السكان. وأشار إعلان أصدرته وزارة الإعلام إلى أن الأجانب بمن فيهم العاملون في مجال المساعدة الإنسانية ملزمون بتوقيع عقد يوافقون فيه على الالتزام بقوانين طالبان قبل حصولهم على تأشيرة عمل، وهو ما من شأنه أن يخضعهم إلى حد كبير للقوانين الإسلامية التي تسري على الأفغانيين ويعرضهم لعقوبات شديدة وجسدية مماثلة. ومن أجل منع تشغيل النساء في إجراء استقصاء للمستفيدين له فيما يتصل بالمخابز التي يديرها برنامج الأغذية العالمي هددت الحركة بإغلاق ١٣٠ مخبزا توفر الطعام لـ ٠٠٠ ٢٨٠ شخص. وتمت تسوية المسألة بعد موافقة السلطات على السماح للنساء اللائي يعملن في وزارة الصحة التابعة لطالبان بإجراء الاستقصاء.

٧٢ - وقد أدى اعتقال العاملين في منظمة غير حكومية هي المأوى الآن الدولية في آب/أغسطس ٢٠٠١ بدعوى تورط موظفيها في تنصير المسلمين إلى انتشار القلق إزاء السلامة الشخصية للعاملين في مجال تقديم المعونة، ومن الممكن أن يخلف أثرا خطيرا على المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة لها داخل أفغانستان. وقد لفت تقرير الأمين العام (A/55/1028-S/2001/789، المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١) الانتباه إلى تلك المشكلة في الفقرة ٤٤ على النحو التالي: ”زادت عمليات اعتقال موظفي المساعدة الإنسانية الوطنيين على أيدي قوات طالبان. وكثيرا ما تعرض موظفو الأمم المتحدة ومديرو مشاريع المعونة للضغط والسلوك الإيذائي من جانب سلطات طالبان. ونتيجة لهذه التدابير والإجراءات التقييدية، وجدت منظمات المعونة أنه من المتعذر عليها بصورة متزايدة الوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة، وبخاصة النساء. ويتحتم على

طالبان أن تتوقف عن مضايقة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأن تلتزم التزاما دقيقا بالمتطلبات التشغيلية الإنسانية''. ولاحظ التقرير أيضا (الفقرة ٤٥) أنه: ''في مجال حقوق الإنسان لم يطرأ أي تحسن على السياسات والممارسات والظروف التي تنال من قدرة الأفغانيين على التمتع بأبسط حقوقهم. وكما ذكر في التقارير السابقة، فإن اجتماع ظروف الحرب، ومع ضعف آليات الحكم غير النيابية، وانتشار الفقر وتأصله، بالإضافة إلى الجفاف والتخلف الشديد، يمثل مزيجا قاتلا لعدد متزايد من الأفغانيين. ويتزايد عدد الأفغان النازحين من مكان إلى آخر التماسا للأمان وأسباب البقاء في أماكن أخرى، بما في ذلك البلدان المجاورة وما وراءها''.

خامسا – ملاحظات ختامية

٧٣ – كان ثمة اهتمام متزايد بالتطورات في أفغانستان مع استمرار الأزمة الإنسانية في التفاقم. ولا يدعو التدفق الجديد للاجئين على باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والتشرد الداخلي الهائل إلى زيادة الحماية والمساعدة فحسب، بل يشدد كذلك على الحاجة إلى اعتماد نهج شامل بغرض التوصل إلى تسوية تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة.

٧٤ – وبالنظر إلى تكرر المذابح المتجسد في تلك التي شهدتها ياكولانغ والتي وردت الإشارة إليها أعلاه، ينبغي النظر في تدابير محددة لمعالجة جو الإفلات من العقاب الذي سمح بحدوث المذابح وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على نحو متكرر رغم التوجيهات التي أصدرها مجلس الأمن والنداءات التي وجهها المجتمع الدولي إلى الطرفين المتحاربين بالكف عن ارتكاب انتهاكات فظيعة من ذلك القبيل لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

٧٥ – إن وضع حد للصراع لا بد منه لتمهيد الطريق من أجل حل هذه الأزمة. ومن الواضح أن هذا يستدعي اتباع نهج شامل يعالج الأزمة الأفغانية ككل في أبعادها السياسية والعسكرية والإنسانية وفي بعدها المتعلق بحقوق الإنسان. ومن شأن هذا النهج أن يعترف، في الحالة السائدة، أن الشعب الأفغاني يُحرم من ممارسة حقه في تقرير مستقبله بنفسه. وإن التدخل الأجنبي الخارجي المستمر هو السبب الجذري لتطاول أمد الصراع. لذلك يجب أن يكون من العناصر الأساسية للتوصل إلى تسوية دائمة أن تتمكن جميع قطاعات الشعب الأفغاني من ممارسة حقهم بحرية في تقرير شكل حكومتهم من خلال آلية تكون مقبولة دوليا. ولا يمكن لأزمة الشرعية التي أثّرت على التصرفات السائدة أن تُحل إلا من خلال عملية توفر مثل هذه الآلية.

٧٦ – إن ظهور حكومة تمثيلية حقا وواسعة القاعدة ومتعددة الأعراق من خلال عملية تمكن الشعب الأفغاني من ممارسة اختياره بحرية يمكن أن تحقق التوصل إلى سلام دائم. ومن المنتظر، بالطبع، من حكومة تنشأ في أفغانستان من خلال هذه العملية أن تضطلع بجدية باحترام التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون أفغانستان طرفا فيها. أما الحافز الذي يمكن أن يشجع جميع قطاعات السكان الأفغانيين على التعاون مع المجتمع الدولي فهو الأمل في الحصول على دعم دولي كبير لخطة وطنية للإصلاح والتعمير تمكن ملايين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم وتتيح لجميع الأفغانيين إعادة بناء حياتهم في أفغانستان موحدة يكون أمنهم من التدخل الخارجي وعدم التدخل مكفولين على صعيد دولي.